

Distr.: General
12 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: تحسين فعالية

القطاع العام

بيان صادر عن منظمة باكس رومانا، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز
الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي عُمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



١ - من أهم عوامل فعالية القطاع العام وجود نظام تعليمي فعال يشمل التعليم العالي. وكثير من الاتفاقات العالمية، ومنها الإعلان العالمي، بشأن التعليم العالي، تؤكد على أهمية دور التعليم العالي:

”إن التعليم العالي أصبح يضطلع بدور لم يسبق له مثيل في المجتمع المعاصر، وذلك بوصفه عنصرا أساسيا في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودعامة لتعزيز القدرات المحلية وللنهوض بحقوق الإنسان وللتنمية المستدامة وللديمقراطية والسلام في كنف العدالة“^(١).

ويعترف إطار عمل دكار بالمساهمة الهامة للتعليم في المجتمع بصفة عامة:

”إن التعليم حق أساسي للإنسان. والتعليم هو العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار داخل البلدان وفيما بينها، ومن ثم فهو وسيلة أساسية لتأمين المشاركة في المجتمعات والاقتصادات التي تتأثر بعملية عولمة سريعة“^(٢).

٢ - ويسفر تعزيز ودعم القطاع العام في تأكيده على التعليم العالي عن نتائج تتجاوز كثيرا نطاق النظام التعليمي. وتعمل معاهد التعليم العالي بمثابة مراكز للمعرفة والبحوث لصالح المجتمع المحلي والدولة، وتوفر معلومات جديدة عن العلوم والطب يمكن أن تستفيد منها مجالات كثيرة من القطاع العام. ونحن نسلم بالفوائد المترتبة على الشراكات بين الجامعات العامة والقطاع الخاص، غير أننا ندعو إلى عدم ادعاء هذه الشراكات حق ملكية النتائج، بل ينبغي أن تشاطر الجمهور فيها.

٣ - ويقوم الطلاب أيضا بدور هام في التنمية الاجتماعية، فكثير من الطلاب يعملون متدربين أو يتطوعون بأوقاتهم لخدمة المنظمات غير الحكومية ووكالات الدولة العاملة في القطاع العام. وينبغي إتاحة مزيد من الفرص للطلاب للمساعدة على زيادة فعالية القطاع العام.

٤ - وقد ساورنا قلق شديد في السنوات الأخيرة بشأن التغييرات التي حدثت في مجال التعليم العالي، ونشعر بانزعاج شديد لزيادة اعتماد النهج التجاري في التعليم، ويؤسفنا بوجه خاص ما يجري في التعليم العالي حيث يُعامل الطلاب كمستهلكين محتملين، لا كأطراف فاعلة في التنمية الاجتماعية. وكثيرا ما يؤدي هذا النهج إلى تكييف المناهج الدراسية لخدمة سوق العمالة على حساب العلوم الإنسانية.

٥ - ونحن نؤمن بأن دور التعليم يتجاوز كثيرا العمل على إيجاد عاملين وأصحاب عمل مدربين لأغراض سوق العمالة، بل إن للتعليم دورا هاما في التنمية الاجتماعية، بتربية الطلاب لكي يصبحوا مواطنين أسوياء. ونحن نؤمن بأن القطاع العام يعتمد على تكوين الطلاب يأخذ بعين الاعتبار مبادئ التربية الشاملة والمتكاملة.

٦ - ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء الاتجاه المتنامي نحو خصخصة النظام التعليمي. ونشعر بقلق خاص لأن منظمة التجارة العالمية اعتبرت التعليم أحد قطاعات الخدمات الإثني عشر التي يُتاجر بها. ونشدد على الإعلان المشترك بشأن التعليم العالي والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الذي أبرمه عدد من الاتحادات الجامعية، والذي ينص على ما يلي:

”غاية التعليم العالي هي خدمة المصلحة العامة، وليس التعليم العالي ‘سلعة’، وهي حقيقة اعترفت بها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال اليونسكو وغيرها من الهيئات والاتفاقات والإعلانات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف. وتتمثل مهمة التعليم العالي في الإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع ككل وتحسينه عن طريق تكوين خريجين ذوي مؤهلات عالية يستطيعون سد احتياجات سائر قطاعات النشاط البشري“^(٣).

٧ - ونحن نؤمن بأن التعليم لا يمكن المتاجرة به أو اعتباره منتجا يمكن بيعه وشراؤه في السوق المفتوحة. وبالإضافة إلى ما تتركه الخصخصة من آثار سلبية على المقررات الدراسية، فإنها تنذر بمخاطر انتهاك حق الإنسان في التعليم العالي على أساس الجدارة، بدلا عن الوضع الاقتصادي. وهو حق نصت عليه المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٨ - وخصخصة المؤسسات التعليمية من شأنها زيادة كلفة التعليم لدرجة لا يقدر كثير من الطلاب على تحملها. وفي السنوات الأخيرة شهدنا أمثلة قوية على ردود أفعال الطلاب تجاه زيادة كلفة التعليم في الجامعات العامة. وفي عام ٢٠٠٠ على الأخص، نظم آلاف من طلاب الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك اعتصاما لمدة تسعة أشهر أدى إلى إغلاق الجامعة، مما أعاق بدوره جزءا كبيرا من القطاع العام في المكسيك. وشهدت أجزاء أخرى كثيرة من العالم إضرابات واحتجاجات مماثلة على زيادة رسوم الدراسة في الجامعات وخصخصتها.

٩ - وكثيرا ما تؤدي خصخصة الجامعات وزيادة رسوم الدراسة فيها، دون أن تصحب ذلك برامج منح واسعة النطاق، إلى حرمان الطلاب من حقوقهم الإنسانية في الالتحاق بالتعليم العالي. ونظرا لأن أكثر من بليون شخص من الناس يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، فإن رسوم الدراسة، حتى لو كانت زهيدة، قد تؤدي إلى حرمان طلاب مؤهلين من التعليم. وبسبب ارتفاع كلفة التعليم يضطر عدد كبير من الطلاب في أنحاء

كثيرة من العالم إلى العمل وأخذ حصص الدوام الجزئي. ونتيجة لذلك يستغرق عدد كبير منهم وقتا يبلغ عشر سنوات لإنهاء برامج دراساتهم العليا، مما يؤخر اللحظة التي يستطيعون فيها المساهمة في المجتمع كأشخاص متعلمين.

١٠ - ونحن نسلم بأن كثيرا من المؤسسات التي تمولها الدول قد لا توفر تعليما من أرقى النوعيات بالمقارنة مع الجامعات الخاصة. وينبغي ألا يأتي حل هذه المشكلة بالتخلي عن المؤسسات الممولة من الدولة لصالح الجامعات الخاصة، بل بإيجاد سبل لزيادة فعالية المؤسسات العامة للتعليم العالي. وتشكل مكافحة الفساد على جميع المستويات جزءا هاما من عملية زيادة فعالية التعليم العام.

١١ - ونحن نؤيد المبادئ المتفق عليها في إطار الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الصادر عن اليونسكو في عام ١٩٩٨، الذي يتضمن تصورات وتدابير لتعزيز الدور الهام للدولة في زيادة فعالية التعليم العام:

”يتطلب تمويل التعليم العالي موارد عامة وخاصة على السواء. ويظل للدولة دور حيوي بهذا الصدد.

(أ) ويعكس تنوع مصادر التمويل الدعم الذي يقدمه المجتمع للتعليم العالي، ولا بد من تعزيزه لضمان نمو التعليم العالي، وزيادة فعاليته، والحفاظ على نوعيته وجدواه. ويظل الدعم الحكومي للتعليم العالي والبحوث حيويا لضمان إنجاز المهمات التعليمية والاجتماعية على نحو متوازن.

(ب) ويتعين على المجتمع برمته دعم التعليم على جميع المستويات، بما فيها التعليم العالي، نظرا للدور الذي يلعبه في تعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتوقف التعبئة لتحقيق هذا الغرض على وعي الجمهور ومشاركة قطاعي الاقتصاد العام والخاص، والبرلمانات، ووسائل الإعلام، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والطلاب، فضلا عن المؤسسات والأسر وكافة الأطراف الاجتماعية المعنية بالتعليم العالي^(٤).

١٢ - ونحن نفهم الحاجة إلى وجود شراكات بين القطاعين العام والخاص في معالجة التعليم العالي، غير أننا نؤمن إيمانا قويا بأن هذه الشراكات يجب ألا تعوق المؤسسات التعليمية العامة بأن تحد من فرص التعليم المتاحة للطلاب، أو من تنظيم البحوث باسم المجتمع.

١٣ - ونؤمن بأن مؤسسات التعليم العالي الخاصة لها أيضا أهميتها في المجتمع، ولكن ينبغي ألا يُنظر إليها باعتبارها حولا تفضي إلى إزاحة عبء النقص في الموارد الحكومية المخصصة

لتمويل المؤسسات العامة. وللأسف فإن المؤسسات الخاصة مكلفة لدرجة لا يطيقها كثير من الناس. وحيث أن التعليم ذا النوعية الجيدة ينبغي ألا يكون مقصوراً على القادرين على تحمل كلفته، فإن الجامعات الخاصة ينبغي أن تعمل مع المؤسسات العامة للمساعدة على استفادة جميع أعضاء المجتمع من التعليم العالي.

١٤ - وللمساعدة على زيادة فعالية التعليم العام، وخاصة التعلم العالي، نشجع اللجنة وأعضاءها على ما يلي:

- وضع ما للتعليم من أهمية نصب عينها، وخاصة التعليم العالي، باعتباره جزءاً من القطاع العام،
- تعزيز وحماية حقوق إنسان للطلاب في الاستفادة من التعليم العالي على أساس الجدارة لا على أساس القدرة على الدفع. ولا يمكن قبول أي شكل من أشكال التمييز الاقتصادي أو غيره،
- احترام الاتفاقات الدولية بشأن التعليم، وخاصة إطار عمل دكا والإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الصادر عن اليونسكو: تصورات وتدابير.
- التزام الحذر في خصخصة أية خدمات عامة، والتشاور مع المنظمات غير الحكومية والعناصر الأثمل للمجتمع المدني،
- التشجيع على إقامة شراكات مسؤولية وخلاقة بين المؤسسات التعليمية للقطاع العام وبين القطاع الخاص، لا تحد من نوعية التعليم والبحوث استناداً إلى الاحتياجات الاقتصادية واحتياجات السوق الحرة المجردة.
- المساعدة على توعية الجمهور بأهمية تمويل الحكومة ودعمها للتعليم، بدءاً بالتعليم الابتدائي وانتهاءً بالتعليم العالي،
- إيجاد سبل خلاقة لدعم الجامعات العامة في البلدان النامية، التي تحافظ على نوعية التعليم.

الحواشي

- (١) مشروع الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الصادر عن اليونسكو: تصورات وتدابير، ١٩٩٨.
- (٢) المنتدى العالمي للتعليم، دكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، رقم ٦.
- (٣) اتحاد الجامعات والكليات الكندية، والمجلس الأمريكي للتعليم، واتحاد الجامعات الأوروبية، ومجلس التصديق لمؤسسات التعليم العالي: الإعلان المشترك بشأن التعليم العالي والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- (٤) الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الصادر عن اليونسكو: تصورات وتدابير، ١٩٩٨، المادة ١٤.